مثاباتُ المعنى في التُّراثِ المعجميّ

م.د. علاء عمّار جواد المديرية العامَّة للتَّربية في الدِّيوانية
alaaammar693@yahoo.com

تاريخ الطلب: ٢٠٢١/٧/٣
تاريخ القبول: ٢٠٢١/٧/٢٦

ملخص

ثمة مفاهيم جامعة في المعجم العربي مثلت مثابات اعتمدها اللغويون في تحليل المعنى وبيانه،

وهذه المثابات هي الوضع والاستعمال والحقل الدلالي والمقياس، وكُلُّ مثابةٍ من هذه المثابات ينضوي تحتها مجموعة من الأصول الدلالية التي تتشابه في ما بينها تحليلاً، وهذه المفاهيم تتفاوت ضيقاً واتساعاً للمادة الدلالية التي تنضوي تحتها، فأضيقها الوضع وأوسعها الحقل الدلالي والمقياس، واختلف اعتماد اللغويين على هذه المثابات باختلاف طريقة التأليف والغاية منه، إذ لُحِظَ أنَّ كلَّ مفهوم من هذه المفاهيم منتشر في مصنفٍ أو أكثر لا يتجاوزه إلى غيرها، وما يرومُ البحثُ إليه هو الوقوف عند نماذج منها وبيان كيفية استعانة اللغوي بها في إيضاح معنى اللفظ.

المثابة والأصل في البحث اللغويّ :

لابُدَّ مع الحديث عن المثابة وأنواعها في المعجم العربي من التنبيه لمفهوم آخر له صلة به هو (الأصل)، فلا مناص إذن من الكلام على معناهما، وبيان العلاقة بينهما، وأوجه الاختلاف بينهما .

والمثابة في اللغة مأخوذةٌ من الجذر (ث و ب) قالَ ابنُ فارس : **((الثاء والواو والباء قياس صحيح من أصل واحد وهو العَودُ والرُّجوعُ))**[١]، وعلى ذلك تكون **((المثابة : الموضعُ الذي يُثاب إليه أي يُرجعُ إليه مرةً بعد أخرى))**[٢] .

أمّا الأصل في اللغة فهو أسفل كلِّ شيء[٣]، وهو لذلك يُعدُّ المرتكز الذي يقوم عليه الشيء، فلا يستوي إلاّ على أصلٍ يمنحه الثبات والرسوخ .

أمّا في الاصطلاح فإنَّ معنى الأصل لا يبتعد عن معناه اللغوي ، بل هو امتدادٌ له، إذ عرَّفُوه بالقول إنَّه ((**ما يبتني عليه غيره**))[٤] ، وعلى وفق ذلك يُحيل المعنى إلى وجود لازم دلالي آخر يتمثل بالفرع ، فلكل أصلٍ فرعٌ يتفرّع منه .

ولتلمس الفارق بين المثابة والأصل لمعرفة مجال كلٍّ منهما في البحث المعجميّ، لا بُدَّ من الانطلاق ممّا يشي به المعنى المعجمي لكلٍّ منهما، فالمثابة بما تحمله من دلالة الرجوع تعني ردّ الاستعمالات اللغوية المختلفة إلى ما يجمع بينها ، أمَّا الأصل فبخلافه يمثل المنطلق الأول للاستعمال اللغويّ فهو يمثل اتجاه الاستعمال من المبدأ إلى الواقع اللغويّ؛ لأنَّه ما يبتني عليه غيره أو بعبارة أوضح ما يبتني عليه الفرع (الاستعمال) ، وهكذا يمكن أن تكون حركة المفهومين (المثابة، والأصل) متعاكسين في البحث اللغوي ، فأحدهما وهو المثابة يُمثل حركة الظاهرة اللغوية أو الاستعمال من الواقع اللغوي إلى التجريد ، وعلى ذلك تكونُ مهمة اللغويّ النظر في الاستعمالات اللغوية واكتشاف أسس التشابه بينها لوضعها معا، أمّا الأصل فمهمة اللغويّ تتمثل في اكتشاف المبدأ الذي انطلق منه الاستعمال بصرف النظر عن نوعه[*]، فالظاهرة اللغويّة في حيويتها في الواقع اللغوي لابُدَّ أن تكون منبثقةً من أصل يعمل اللغويّ على اكتشافه في كلِّ المستويات اللغويّة .

ولا بُدَّ من الإشارة إلى أنَّ الرجوع الذي تمثله المثابة هو ليس رجوعاً مباشراً للاستعمالات إليها بل هو رجوع للأصول التي تنضوي تحتها هذه الاستعمالات إلى المثابة، وعلى ذلك يُمكنُ القولُ إنَّ المثابة في التحليل المعجميّ هي مفهوم عام ينضوي تحته مجموعة من الأصول تكون تطبيقاً لها، فالوضعُ مثلاً يجمعُ تحته أصولاً كثيرة يُسمى كلُّ واحدٍ منها أصل الوضع، ولكثرة رجوع اللغويّ لمفهوم الوضع عُدَّ مثابةً تحليلية تؤصل الدلالات في ضوئها، وعلى ذلك تكونُ المثابةُ مفهوماً تحليلياً جامعاً، لما تشابه من أنواع الأصول الدلالية .

وما يُلفت النظر أنَّ المعجم العربي يختلف عن المستويات اللغوية الأخرى في أنَّه لم يُنظر إليه على أنَّه مشتمل على نظام في ما يتعلق بدلالاته، فهو لم يَعدُ عند اللغويين أن يكون مظنة تشتمل على الدلالات المختلفة من دون أن تحتويَ تلك الدلالات على نظامٍ خاصٍ، يمكن أن تنظم فيه لبيان الأصل من الفرع فيها، فنثرت الدلالات في متن المعجم نثراً.

أمَّا المستويات اللغوية الأُخرى فيكشف النظر فيها عن توافر أغلبها على نظامٍ يحكم ظواهرها ويفسرها ، إذ نجد أنَّ اللغويّين في المستوى النحويّ أرجعوا التراكيب إلى بنياتٍ أصلٍ مَصوغةٍ على وفق القواعد النحوية، فكلُّ التراكيب على سبيل المثال أصلها نمطان من الجمل الاسميّة والفعليّة[٥]، وعلى هذا أوّلوا كل تركيبٍ ظاهره الخروج على هذا الأصل مثل أسلوب النداء، فقالوا إنَّ أداة النداء نابت عن الفعل (أدعو)[٦] ، وعلى هذا السمت اجترح النحويون مجموعةً من مقولات الأصل التي عالجوا فيها التراكيب المختلفة في الكلام العربيّ .

ولا يختلف الأمر في المستوى الصرفيّ عن المستوى النحويّ في تصور بنياتٍ أصل للكلمات العربيّة عولجت في ضوئها ظواهر الزيادة أو الحذف فيها ، فوضعوا لكل مجموعة من الكلمات المتشابهة صيغةً أصلاً تُضبط في ضوئها تحولات الكلمة كلها حذفاً أو زيادةً ، فيُرَدُّ المحذوف إلى أصله ، ويُشارُ إلى الزائد .

وجرى الأمر في المستوى الصوتيّ على وفق ما جرى في المستويين النحويّ والصرفي، فدرست تقلبات الأصوات في العربية على وفق قوانينَ صوتيةٍ عُني باستخراجها اللغويون ودونوها في مؤلفاتهم المختلفة ، ومثّلت مقدمة الخليل في كتابه العين حجر الزاوية في ذلك[٧]، إذ فضلاً عن اعتماده عليها في بناء معجمه ، فإنّها مثلت المثابة لمن جاء بعده من اللغويين، ولا سيما سيبويه، واللغويون في كل ذلك راعوا مدى التطابق أو التقارب بين الأصوات في المخرج والصفة، ممّا يجعل التحول بين الأصوات أمراً مضبوطاً وخاضعاً للاطراد والاتساق مع القوانين التي وضعوها، فعالجوا الإعلال والإبدال وغيرهما من الظواهر الصوتية التي

تُخرج الأصوات عن الأصل المتصوّر لها، ووضعوا القوانين لذلك، واللغويون في هذه المستويات الثلاثة كانوا إزاء مستويين تجريديين وقفوا عندهما واستخلصوهما من ظواهر الكلام المختلفة، أولهما أصل ذهنيّ تحليلي للتركيب والكلمة والصوت ، والثاني قاعدة لغوية صِيغ ذلك النمط التحليلي في ضوئها، تمثل الفارق بين الكلام في مستواه التداوليّ الاستعمالي، ومستواه المثالي[٨]، وهذان المستويان أولهما يُعدلُ عنه إلى الفروع بحسب مقتضيات السياق والحاجة، وثانيهما ثابت قارّ لا يزايل صورته ولا يغادرها، فعلى سبيل المثال حين يعرض النحويّ لتركيب يشتملُ حذفاً ، مثل قولهم في باب التحذير : الأسدَ الأسدَ ، فإنَّه يقرأه في ضوء النمط الفعليّ للجملة ، ويتصورُ لها بنيةً ذهنيةً هي: احذرِ الأسدَ، وهذه البنية تمثلُ أصلاً ذهنياً مفترضاً[٩]، وكذا الحال فيما يتعلق بالكلمة حين يعالج (قامَ)، فهو يتصور أنَّ أصلها : قَوَمَ ، وانقلب حرف العلة الواو إلى الألف[١٠]، واللغويّ مدرك في هذا الباب ما أدركه في باب النحو ، أنَّ ذلك محضُ تصورٍ سببه محاولة وضع الظواهر المتشابهة في نمطٍ أصلٍ يحكمها ويُعبّرُ عنها ، قال ابن جني : ((**وينبغي أن يُعلمَ أنَّه ليس معنى قولنا : إنَّه كان الأصل في(قامَ، وباعَ) :قَوَمَ، وبَيَعَ، وفي (أخاف، وأقامَ) : أخوَفَ، وأقوَمَ، وفي (استعانَ، واستقامَ) : استعوَنَ، واستقوَمَ، أنّنا نريدُ به أنَّهم قد كانوا نطقوا مُدّةً من الزمان بـ(قوَمَ، وبَيَعَ) ونحوهما ممّا مغيَّرٌ، ثم إنَّهم أضربوا عن ذلك فيما بعدُ .**

وإنَّما نريدُ بذلك أنَّ هذا لو نُطِقَ له على ما يوجِبُهُ القياس بالحمل على أمثاله لقيلَ: قَوَمَ، وبيَعَ، واستقوَمَ، واستعوَنَ))[١١].

أمّا المستوى الدلاليّ والمعجميّ منه تحديداً فإنَّه يخلو من مقولات الأصل على وفق تلك الأنظار اللغوية التي برع فيها اللغويّون في المستويات اللغويّة الباقية، ولذا لم نلمح لنظريّة الأصل في اللغة أثراً في المعجم العربيّ ما خلا بعض الإشارات التي ذكرها اللغويّون أحياناً كلّما وجدوا إلى ذلك سبيلاً، فيومئون إلى المعنى الأصل إذا كان معروفاً أو قريب المأخذ يسير المتناول، فضلاً عن محاولة ابن فارس الوحيدة في المقاييس التي حاول أن ينظم فيها الدلالات على

وفق مقولة الأصل والفرع، وبدلاً من ذلك عُني المعجميّون بترتيب مداخل المعاجم ترتيباً لفظيّا، جعلوا من الجذر الصامت للكلمات أصلاً يحوي الاستعمالات كلّها[١٢]، من دون ترتيب في دلالاتها وتحديدٍ للأصل الذي انطلقت منه أو كانَ أولاً في الاستعمال إلاّ في القليل النادر الذي لا يمثل قاعدةً، فلا نجد تراتبية الأصل والفرع التي تنتظم الدلالات داخل الجذر اللغويّ ، وهي قضية أشار إليها الباحثون في عيوب المعجم العربيّ[١٣].

ويبدو أنَّ مردَّ ذلك في المستوى المعجميّ، هو الاختلاف بينه وبين المستويات اللغوية الأخرى في ما يتعلق بطبيعته ، ذلك أنَّ المعجم مظنة للدلالات المفردة وهي تتسع باتساع الاستعمال ، فيدخلها المجاز ويعتريها التطور ضيقاً واتساعاً ، يُزاد على ذلك أنَّ بعض الألفاظ تنتقلُ دلالاتها وتتغير ، فلا تبقى لها صلةٌ بجذورها الدلالية الأصل ، وقد يحصلُ أن تختفي العلاقة أو السبب الذي أدى إلى هذا الانتقال[١٤]، فلا يبقى في الاستعمال إلاّ دلالاتٌ منفصلةٌ لا رابط بينها، وهذا الأمر يجعل ضبط الدلالات على وفق أُصولٍ وفروعٍ أمراً عسيراً على اللغويّ، فالدلالة فرع الحاجة إليها تداولياً، وهذا يجعلها عرضة للتغير المستمر ، وإضفاءِ ظلالٍ من المعاني عليها كلّما دخلت ميداناً استعماليّاً جديداً، وهذه الظلال قد تتحول مع استمرار الاستعمال إلى جُزءٍ من دلالة الكلمة، وممّا يُزيدُ الأمر تعقيداً في هذا المجال عدم وجود تراثٍ مكتوب يكشفُ عن أوليَّة اللغة والدلالات الأم لألفاظها التي يمكن أن تُساعِدَ في معرفة كيفية تطور الدلالات واكتسابها لسمات إضافية .

يتضحُ ممّا تقدم أنَّ اللغويَّ في مرحلة التدوين وقف إزاء تُراثٍ لغويّ مكتملٍ وناضج يُرادُ تسجيله لا يملك عن أوّليته شيئاً ، فلا يبقى أمامه غير أن يدون دلالات ألفاظه بصرف النظر عن أيّ ضابطٍ يمكنُ أن يحددها أو يضعها في نسقٍ مُعين؛ لأنّه مُنعدمٌ عنده ، ولهذا جرت عادة اللغويين على تسجيل الكلام العربيّ منفرداً بعد تجزئته .

أضرب المثابات في البحث المعجميّ :

للمثابات في المعجم العربي مظاهر يمكن تصنيف الأصول على وفقها، وقد اختلفت وفاقاً لمنهج

التحليل المتبع من ناحية، وحجم المادة اللغويّة التي وقف عليها الأوائل من ناحيةٍ أخرى ، ويمكن أن تُصنَّف المثابات على :

١. الوضع :

يُرادف هذا المفهوم إلى حَدٍّ كبير المعنى الذي درج في المعاجم اللغويَّة ، مع ملاحظةِ فارقٍ مهم بينهما هو أنَّ أصل الوضع يمثل عند اللغويّين القدماء الاستعمال الأول للفظة، إذ إنَّ المفردات اللغويَّة يعتريها التطور الدلاليّ ضيقاً، واتساعاً، ورقياً، وانحطاطاً[١٥]، ممّا سجّلته المعاجم العربية تحت مقولة المعنى المعجميّ، على حين أنّ أصل الوضع يمثل لحظة ولادة لفظةٍ ما إزاء استعمالٍ محدد بقي في ذاكرة مستعمل اللغة، ودوَّنه اللغوي في ما بعد، ومن أمثلة أصل الوضع ما أورده القاسم بن سلام (ت٢٢٤ه) ، إذ قال:((**قال الأصمعيّ: أصل العَرَق السفيفة المنسوجة من الخوص قبل أن يُجعل منها زَبيلٌ، فسُمّي الزَّبيل عَرَقاً لذلك.**

قال: ويُقال لَهُ العَرَقَةُ أيضاً.

قال: وكذلك كلُّ شيءٍ مصطفٍّ مثل الطَّير إذا صُفّت في السماء فهي عَرَقَةٌ.

وقال غير الأصمعيّ: وكذلك كُلُّ شيءٍ مضفورٍ فَهُو عَرَقٌ))[١٦].

فالأصمعي يشير إلى أصل الوضع لمعنى العَرَق، الذي هو السفيفة، وقد مثل المثابة الأولى التي تأسست عليها الدلالة التالية وهي الزبيل المصنوع منها، وكل الاستعمالات الأُخر التي ذكرها، وعلاقة هذه الاستعمالات بالأصل واضحة .

ومن هذا الضرب ما جاء في الجمهرة لابن دريد (ت٣٢١ه)، إذ قال : **((ثَرَرْتُ الشيءَ أثرُّه ثَرّاً، إذا بدَّدتهُ.**

وناقَةٌ ثَرَّة : غزيرة اللبن .

وعينٌ ثرَّة : كثيرة الدُّموع .

وطَعنةٌ ثَرَّةٌ : كثيرة الدم تشبيهاً بالعين لكثرة دمعها...

والثرثار : نهر معروف .

ورجلٌ ثرثار : كثير الكلام ...وأصل هذا كله من العين الثرَّة الكثيرة الماء))[١٧].

يجعل ابن دريد (العين الثرة) ـــ وهي كثيرة الماء ـــ الأصل الذي انبثقت منه الاستعمالات المختلفة للجذر اللغوي ، إذ مثلت الدلالة الأولى للفظة، وأُسست المعاني الأُخرى في وجودها عليها.

وإذا كان الأصمعي في ما سبق قد ذكر الأصل أولاً ، ثم ذكر ما بُني عليه من استعمالات أُخر، فإنَّ ابن دريد لم يذكر الأصل أولاً ، بل ذكره بعد ذلك وأشار إلى أنّه أصل في نهاية النص، وهو ما يشير إلى عدم عناية اللغويين بضبط الدلالات في نسق أصل، فيورد بحسب ما يعن منه في ذهن اللغويّ .

ويُمثل أصل الوضع أصلاً تأريخياً يقتربُ من مصطلحٍ آخر يتمثلُ بـ(المهجور)، ذلك لأنَّ المهجور يمثل أحياناً الاستعمال الأول بالنسبة إلى غيره، قال ابن دريد : **((والعَسْد : أصله الفتل الشديد، عسَدْتُ الحبلَ أعسِدُهُ عَسدَاً، وقد أُميتَ هذا الفعل))**[١٨].

دخل (العَسد) حيز الاستعمال فترةً من الزمان ، ثُمَّ هُجِرَ لأسبابٍ مختلفة ، فلم يَعُد متداولاً مع فعله ، وإذا كان هذا المصدر قد هُجر مع دلالته ولم تكن منه كلمات مشتقة ، فإنَّ ثمة أصولاً مهجورة، لها كلماتٌ اشتُقَّت منها ، ومن ذلك قول ابن دريد : **((الدّفص : فعلٌ مُمات، وهو الملوسة، ومنه اشتقاق الدّوفص ، وهو البصل الأبيض الأملس ، والواو فيه زائدة))**[١٩].

وعالج أصل الوضع أيضاً ابن فارس (ت٣٩٥ه) الذي عُرف ببحثه عن المقاييس في العربية ، إذ قال : **((عقَّ الرجل عن ابنه يعُقُّ ، إذا حَلَق عنه عقيقتَه، وذبح للمساكين شاةً ، والشاة المذبوحة والشَّعر كلاهما عقيقةٌ، ولا تكون العقيقة إلاّ الشعر الذي يولد به ، وهي العِقّةُ أيضاً))**[٢٠].

وهنا تجدر الإشارة إلى شيئين مهمين:

الأول: أنّ هذه الرؤية في التدوين المعجميّ هي جزءٌ من رؤية أشمل وسمت التدوين اللغويّ بميسمها في مستوياته المختلفة متخذةً ممّا عُرف في الدراسات الحديثة بالمنهج التاريخيّ[٢١] وسيلةً له ، إذ إنَّ كثيراً من القضايا اللغويَّة عالجها العلماء بالرجوع بها إلى بدايتها الأولى في اللغة، من ذلك ما نقله سيبويه (ت١٨٠هـ) عن الخليل (ت١٧٥ه) من الكلام على (لن)، إذ قال في

كتابه : **((فأمّا الخليل فزعم أنّها (لا أن)، ولكنَّهم حذفوا لكثرته في كلامهم كما قالوا: وَيْلُمِّه، يُريدون: وَي لأُمِّه، وكما قالوا: يومئذٍ، وجُعلت بمنزلة حرف واحد، كما جعلوا هلاّ بمنزلة حرف واحد، فإنّما هي هَلْ ولا))**[٢٢].

وبصرف النظر عن الصواب وخلافه في ما ذهب إليه الخليل وسيبويه من تحليل تأريخيّ لبنية الحرف (لن)، فإنَّ ما يهمُّ هو توضيح هذه الرؤية التي درج عليها القدماء في البحث اللغويّ المتمثلة في إرجاع البنيات إلى أصل تاريخي انبثقت منه .

ولم يقتصر الأمر على البنية وإنّما تعداه إلى أن يشمل الأصوات أيضاً ، فاللغويّون كثيراً ما أشاروا إلى أنّ بعض الأصوات في الكلمات العربية أصلها أصواتٌ أخرى، قال ابن فارس: **((وأمّا الجِرِّيّة، وهي الحوصلة فالأصل الذي يعول عليه فيها أنّ الجيم مبدلة من قاف، كأنَّ أصلها قِرِّيّة، لأنّها تقرّي الشيء، أي : تجمعه، ثم أبدلوا القاف جيماً كما يفعلون ذلك فيهما))**[٢٣].

حلل ابن فارس المفردة دلاليّاً بالوقوف على أصل صوت الجيم فيرى أنّه قاف، لتسوغ له دلالتها التي تتوافق مع الأصل الذي اشتقت منه.

وخلاصة القول في هذا المجال أنّ المعنى الوضعي يكتسب وجوده من هذه الرؤية الشاملة في التدوين والتحليل اللغويّين.

الثاني: أنّ هذا الضرب من الأصل صار هو الأساس لكل ضروب التحليل الدلاليّ، إذ اعتمده الدارسون في كثيرٍ من المجالات مثل دراسة التطور الدلاليّ واشتقاق المعاني باتساع الاستعمال.

ففي التطور الدلاليّ صار يبحث عن الأصل التاريخيّ الذي يمثل نقطة الشروع الأولى في استقصاء تطور المفردة، قال الخليل : **((وأصل الغَدَر الموضع الكثير الحجارة والصَّعب المَسلَك، لا تكادُ الدّابة تتخلَّص منه ، فكأنَّ قولك غادره أي تركه في الغَدَر، فاستُعملَ ذلك حتّى يُقال: غادرتَه، أي: خلَّفته...))**[٢٤].

إنَّ أصل (غادر) عند الخليل هو الترك في الغَدَر، لكنَّ التطور الدلالي للمعنى جعله شاملا لكل ترك، ومن ذلك أيضاً قول ابن السكّيت

(ت٢٥٥هـ) : ((**الفَرْس، أصله دقّ العُنق، ثمَّ صُيّر كُلُّ قَتلٍ فَرْساً**))[٢٥].

إذ نَقَل التوسع الدلاليّ نحو العموم دلالة الفَرس من القتل بدق العنق إلى كلِّ قتل، ومنه قول ابن دريد: ((**وأصل النُّجعة طلب الكلأ ثم صار كل طالب حاجةٍ منتجعاً**))[٢٦].

إذ لم يكن توسع دلالة النجع ليُعرف لولا معرفة الأصل الذي انطلقت منه.

ولابُدّ من الإشارة في هذا المجال إلى أنّ الأصل التاريخيّ قد يلتقي بالمعنى المعجمي في بعض المصاديق، التي لم تخضع لتطور دلاليّ بحسبان سماتها الدلاليّة، ومن أمثلة ذلك ما أورده ابن فارس في المقاييس، إذ قال: ((**الهمزة والباء والطاء أصل واحد وهو إبط الإنسان أو استعارة في غيره**))[٢٧].

فكلمة (الإبط) مصداق لمفهومين يلتقيان فيها هما الأصل التاريخيّ ـــ لأنّ مدلولها الأول باقٍ بحسب ما هو عليه ـــ والمعنى المعجميّ، إذ ليس لها معنى على وجه الحقيقة غيره في الاستعمال وفي بطون المعاجم .

وأمَّا توليد المعاني فمن أمثلته قول الخليل : ((**العَهْد: الوصية والتقدم إلى صاحبك بشيءٍ ، ومنه اشتُقَّ العهد الذي يُكتبُ للولاة**))[٢٨] ، إنَّ الدلالة الأولى للعهد هي الوصية ومنها أُخذت دلالة ما يكتب للولاة من حكم، وهي دلالة ولدتها الحاجة إلى تغطية مساحة استعمال استجدت .

وقد يكون المعنى الوضعيّ مراعًى في اشتقاق الألفاظ وأخذ بعضها من بعض ، إذ يبقى المعنى الأول متضمنا في ما اشتُقَّ من ألفاظ جديدة ، ومن ذلك ما ذكره اللغويون قديماً من علل التسميات التي فصّل القول فيها كثيرا ابن دريد في كتابه الاشتقاق ، لكنَّ الخليل قبله أشار إليها في العين، إذ قال : ((**الخُزُوع : تخَلُّف الرجل عن أصحابه في مسيرهم ، وسُمّيت خُزاعة بذلك؛ لأنّهم ساروا مع قومهم من سبأ أيام سيل العرم ، فلمّا وصلوا إلى مكة تخزّعوا عنهم فأقاموا وسارَ الآخرون إلى الشّام**)) [٢٩] يلاحظ أنَّ توليد اسم للقبيلة العربية النازحة من اليمن مأخوذ من ذلك الأصل، وهو التخلُّف عن الآخرين .

يتضح ممّا سبق أنَّ الوضع مثَّل مثابةً رئيسةً استعان بها اللغويون كلمّا وجدوا إلى ذلك سبيلاً في إيضاح المعاني وتأصيلها، وقد اختلفت مظاهره بحسب الحاجة إليه من بيان للمعنى أو إيضاحٍ لتطور الدلالات أو توليدها .

٢. الاستعمال:

ينحو التحليل الدلاليّ للمفردات أحياناً في إيضاح المعاني المفردة إلى ذكر السياق الأصل الذي وردت فيه المفردة أوّل مرة ، ويمكن القول إنَّ هذا الضرب من الأصل امتدادٌ للنوع السابق، فهو لا يعدو أحياناً أن يكون أصلاً وضعياً وضع في سياقه الأول الذي استُعمل فيه ، والفارق بينهما هو فارق بين التجريد ، الذي يمثله الوضع، والاستعمال.

فقد ينحو اللغوي أحياناً في إيضاحِ معنى مفردةٍ ما إلى تتبع الاستعمالات الأسبق للفظ وذكر سياقاتها لبيان وجه الدلالة وصلتها بغيرها من المعاني والدلالات، وبذلك يكون الاستعمال مرجعاً تفسيرياً ومثابة يشابه الوضع في الوظيفة .

وإذا كان الوضع يمثل محاولة الباحثين في اكتشاف الأصول التي انطلقت منها في تطورها، فإنّ مراعاة مثابة السياق، يمثل محاولةً منهم لاكتشاف السياق الأصل الذي كان المنبثق الأول للاستعمالات الأُخرى تقاس عليه وتحلل في ضوئه .

ومن أمثلة ردّ السياقات المختلفة إلى سياق أصلٍ ما أورده الخليل بقوله : **((تقول : لقيتهُ بعد هزيعٍ من الليل ، أي : بعدَ مُضي صدره ...والتهزُّع شبه التكسُّرُ والعُبوس ، واشتقاقه من هزيع الليل، وتلك ساعةٌ وَحْشَةٌ))**[٣٠] ، فـ(هزيع الليل) يُمثّل استعمالاً أصلاً لاستعمالٍ آخر هو التهزّع، من خلال مراعاة سماتٍ دلاليةٍ محددة في الاستعمال كله وليست في كلمةٍ واحدةٍ منه تتمثل بالشعور بالوحشة وانقباض الصدر .

ومنه أيضاً ما أورده القاسم بن سلام في غريب الحديث بقوله: **((فالغِرارُ: النُّقصان، وأصله من غِرار الناقة، وهو أن يَنقُص لبنُها.**

يُقالُ: قَدْ غارَّت النَّاقَةُ فهي تُغَارُّ))[٣١].

يردُّ أبو عبيد معنى (الغرار) وهو النقصان إلى استعمال أسبق يتمثل في (غرار الناقة)، إذ لم يكتفِ أبو عبيد بذكر أصل الوضع للمعنى بل تجاوزه إلى ذكر الاستعمال الأصل الذي وضع لذلك المعنى .

وممّن عُنيَ بهذا الضرب من التأصيل ابن دريد في الجمهرة، إذ قال: ((**عَتَكَتْ القوس تعْتِك عَتْكاً وعُتُوكا إذا قَدُمت فاحمارَّ عودُها فهي عاتِكٌ، وقالوا: عاتِكَة أيضاً.**

وعَتَكَت المرأةُ بالطّيب ، إذا تضمَّخت به. ومنه اشتقاق اسم عاتكة .

ويقال: عَتَكَ البولُ على أفخاذ الإبل، إذا انصبغت به . وهو راجع إلى قولهم: عَتَكَت المرأةُ بالطيب...))[٣٢] .

يردّ ابن دريد استعمالاً إلى استعمالٍ آخر، يكون أصلاً له ، فـ**(عتك البول على أفخاذ الإبل)** ، يُردّ إلى (**عتكت المرأةُ بالطيب**)، والسِّمة الدلاليّة التي جمعت بين الاثنين وسوّغت أن يكون أحدهما مأخوذاً من الآخر هو الانصباغ، أمّا جعل أحدهما على وجه التحديد أصلاً والآخر فرعاً عليه فليس له مسوّغ ـــ على ما يبدو ـــ إلاّ السبق الزمانيّ ؛ لأنّ المشتق منه لابُدَّ من أن يكون أسبق زماناً من المشتق.

ولا يشترط في هذا الضرب من الأصل أن يكون واحداً في كلِّ جذر معجمي، إذ ربَّما كان هناك أكثر من أصلٍ ، كلُّ واحدٍ منها يكون أصلاً لاستعمال معين ، وخيرُ مثالٍ على ذلك ما أورده ابن فارس من أصلٍ في الاستعمال للجذر نفسه الذي أورده ابن دريد ، إذ قال نقلاً عن الخليل: ((**قال الخليل: يُقال لكلِّ كريمٍ عاتِك ، أي: قديم وأصله من عَتَكَت القوس**))[٣٣].

ويلاحظ في هذا النص أنّ ابن فارس يورد أصلاً آخر في هذا الجذر، إذ يعد استعمال : عَتَكَت القوس، أصلاً لقولهم : رجلٌ عاتكٌ ، والسِّمة الدلاليَّة الجامعة بينهما هي القِدَم .

ومنه أيضاً قول ابن دريد : ((**والقتُّ: مصدر قَتَّ بين القوم قتّاً، إذا مشى بينهم بالنميمة ، وهو القتّات . وأصله من قولهم : تقتَّت هذا الحديث إذا تسمَّعه**))[٣٤] إذ يلاحظُ إيرادُ ابن دريد استعمالين يمثّلُ أحدهما أصلاً هو (تقتت الحديث ، أي : تسمعه) ، والآخر

فرعاً هو (قتَّ بين القوم، أي : مشى بينهم بالنميمة) ، وربما كان الاستعمالُ أصلاً لاستعمال آخر يتمثل بتسميات الأشياء ، قال ابن دريد ((**ثادق: اسم فرسٍ من خيلهم معروف .**

وثادق : موضعٌ معروف . قال أبو بكر : وسألت أبا حاتم عن اشتقاق ثادق، فقال : لا أدري . وسألت الرياشي ، فقال : إنَّكم يا معشر الصّبيان تتعمقون في العلم . وسألت الأشنانداني ، فقال : يُقال : ثَدَقَ المطرُ من السحاب، إذا خرجَ خروجاً سريعاً نحو الوَدْق))[٣٥].

ويمكن أن تُعد محاولة رَدِّ الاستعمالات المختلفة إلى نسقٍ أصل خطوةً مهمة من اللغويين القدماء لإثبات أنّ للدلالة نظامها الخاص بها ، مثلما أنّ للمستويات اللغويّة الأُخرى المتمثلة بالصوت، والصرف، والنحو أنظمتها الخاصة بها أيضاً[٣٦]، ولا سيما إذا ما علمنا أنّ هذا الضرب من التحليل لم يقتصر عند ابن دريد على الجمهرة ، بل امتدّ إلى مؤلفاته الأُخرى مثل الاشتقاق[٣٧]

والملاحظ في هذا الضرب من الأصل، أنَّ عدَّ سياقٍ ما أصلاً لغيره من الاستعمالات ، يُلحظ فيه احتواؤه على سمةٍ ما يُراد محاكاتها، فعدُّ قولهم: (**عَتَكت المرأةُ بالطيب**) أصلاً لقولهم: (**عَتَك البولُ على أفخاذ الإبل**) لُحظ فيه سمة الانصباغ ، وكذا عدُّ(**عَتَكَت القوس**) أصلاً لقولهم للرجل: عَاتِك ، ملحوظةٌ فيه سمة القدم.

ويأتي هذا الضرب من التحليل أحياناً عند ابن دريد في سياق النقد اللغوي لبعض أصول الاستعمالات ، قال : ((**المُزّ بين الحلاوة والحموضة . وتُسمّى الخمرُ المُزّة والمزّاء...**

وكان بعض أهل اللغة يُنكر أن تكون الخمرُ سُمّيت مُزَّة من هذه الجهة ، ويقول : إنّما سُمّيت بذلك من قولهم هذا أمزُّ من هذا ، أي أفضلُ منه))[٣٨] ، والكلام في نص ابن دريد على أصل استعمال المُزَّة للدلالة على الخمر، أهي بالنظر إلى الحلاوة والحموضة فيها أم هي من التفضيل الذي يبدو أنَّ من اللغويين من يذهب إليه ، وينكر أن تكون مأخوذةً من دلالة الطعم .

وهذا الضرب من التأصيل نجده عند ابن فارس أيضاً في مقاييس اللغة ، إذ على الرغم من

اهتمامه بفكرة المقاييس إلاّ إننا لا نعدم عنده الإشارة إلى الاستعمال الأصل كلّما وجد إلى ذلك سبيلاً ، ومنه قوله : ((**الهمزة والفاء والنون، يدلُّ على خلو الشيء وتفريغه . قالوا: الأفن قلّة العقل...**

ويُقال إنَّ الجوز المأفون هو الذي لا شيء في جوفه . وأصل ذلك كلّه من قولهم : أَفَنَ الفصيلُ ما في ضرع أُمّه، إذا شَرَبهُ كُلّه...))[٣٩].

في نص ابن فارس أصلان أحدهما تحليلي يمثل قياس دلالة الجذر، والآخر استعماليّ يمثل الأصل الذي انبثقت منها الاستعمالات ، وقد لُحظ في انبثاق هذه الاستعمالات من أصلها سمته الأساس المتمثلة بالخلو ، وهي ما صارت أصلاً دلالياً قياسياً للجذر المعجميّ .

وممّا ذكره ابن فارس أيضاً قوله : ((**السين واللام والخاء أصل واحد ، وهو إخراج الشيء عن جلده ثُمَّ يُحمل عليه . والأصل : سَلَختُ جلد الشاة سَلْخاً. والسِّلخ : جلد الحية تنسلخ ، ويُقال أسود سالخ ؛ لأنّه يسلخ جلده كلَّ عام فيما يُقال . وحكى بعضهم : سَلَختِ المرأة دِرعها : نزعته . ومن قياس الباب : سَلَختَ الشهرَ، إذا صرت في آخر يومه. وهذا مجاز**))[٤٠]

يتضح ممّا تقدم أنَّ السبق الزمانيّ لاستعمالٍ ما تُلحظ معه السمة الدلاليّة التي تُراعى، والتي تجعل الاستعمال الجديد على صلةٍ بالاستعمال الأصل، فالاستعمال الأصل الذي انبثقت منه الاستعمالات الأخرى في الواقع اللغوي هو قولهم : سَلَخت الشاة، ومنه أُخذ قياس الباب عند ابن فارس وهو إخراج الشيء عن جلده ، وكان ابنُ فارس حريّاً بالقول إن الأصل هو إخراج الشيء عمّا خالطه أو لابسه؛ حتى يكون أشمل وأكثر انطباقاً على غيره من الدلالات .

وممّا تجدر الإشارة إليه في هذا المقام أنَّ هذه المحاولات التحليلية، التي قام بها اللغويون قديماً؛ لإثبات الصلة بين الاستعمالات المختلفة تقود إلى القول بوجود نظام يحكم المعجم، هي محاولات مسكوتٌ عنها في ظل اهتمام الدراسات الحديثة- في أغلبها- بعيوب منهجية المعجم القديم وإشكالاته .

٣. المجال الدلاليّ:

تُردُّ في هذا الضرب الألفاظ والاستعمالات المختلفة ليس إلى استعمالٍ أصل، وإنّما يتوسع في ذلك فتُردّان إلى مجالٍ دلاليّ أوسع، وهو ما عُرف في علم اللغة الحديث بالحقل الدلاليّ، وممّن أورد هذا الضرب من التحليل وأشار إليه، أبو عبيد القاسم بن سلام في كتابه غريب الحديث.

ولئن عُدَّ كتاب الغريب المصنف أهم الكتب التي عُنيت بالموضوعات إلى جانب مصنفات أخرى مثل(فقه اللغة وسِرّ العربية) للثعالبي (ت ٤٢٩هـ) وغيرها من المصنفات [٤١] فإنّ كتابه الآخر (غريب الحديث) لا يقل في الأهمية عنه، فقد أشار فيه بين الآونة والأخرى إلى الحقل الدلاليّ الذي انبثق منه معنًى ما، أو استعمالٌ ما، جاء في (غريب الحديث): ((**قال أبو عبيد: التَمَكُّك: الاستقصاءُ والإلحاحُ في الاقتضاء واستيفاء الحق حتّى لا يدع منه شيئاً .**

وأصلُ هذا في الرَّضَاع.

يُقال منه: قد امتكَّ الفصيلُ لبن أُمّه: إذا استنفد ما في الثَّدْي، فلم يُبقِ فيه شيئاً. وكذلك تمكَّكَها))[٤٢].

وهنا يمكن تصور أنّ الرضاع حقل دلاليّ فيه كثير من الألفاظ التي ترتبط به ، وما التمكُّك إلا واحدٌ منها، ويسارع ابن سلام إلى رَدّ اللفظة إلى حقلها الدلالي الذي يمثل المجال الأوسع من السياق الأصل الذي أخذت منه ، إلاّ أن ابن سلام لا يلبث أن يُردف المجال الدلاليّ (الحقل الدلاليّ) بالسياق؛ ليحقق غرضين رئيسين، أحدهما: إثبات أنّ هذه المفردة تنتمي إلى هذا الحقل الدلاليّ في الأصل ـــــ وإن خرجت إلى غيره ـــــ والآخر: تحليل المفردة دلاليّاً بذكر السياق الذي اشتُقَّت منه حاملةً سمةً من سماته .

ويمكن أن يُلحظ ضربٌ من التدرج في هذا النوع من التحليل يبدأ بالحقل الدلاليّ وينتهي بعناصر ذلك الحقل.

ومنه أيضاً قول أبي عبيد في كلامه على المساجد الجُمّ : ((**الجُمُّ التي لا شُرَف لها ، وأصل هذا في الغنم ، يُقال : شاةٌ جمّاء ، إذا لم تكن ذات قرن**)) .

وأصل الاستعمال هو في الغنم وهو مجال دلاليّ يتضمن الكثير من الألفاظ والدلالات والجماء واحد من

هذه الاستعمالات ، واستعمل في غير حقله الدلالي بلحاظ سمة الانعدام في القرون، الذي روعي في شُرف المساجد .

وقد يستعين أبو عبيد بوصف المفردة في الحقل الدلالي بدلاً من ذكر السياق، قال: ((**قال الأصمعي: الحَذْم: الحَدْر في الإقامة، وقطع التطويل .**

قال: وأصلُ الحَذْم في المشي إنمَّا هو الإسراعُ منه، وأن يكونَ مع هذا كأنّه يَهْوي بيديه إلى خَلفِه .

وقال غَيْرُهُ : وهو كالنَّتف في المشي، شبيهٌ بمشي الأرنب...))[٤٣].

يستعين أبو عبيد بوصف الأصل في الحقل الدلاليّ بدلاً من ذكر السياق الخاص به ، على اختلاف أحوال هذا الوصف.

ويبدو أنّ الذي حدا بأبي عبيد إلى استبدال وصف المعنى بإيراد سياق الاستعمال، غرابة اللفظ، وانبهام معناه ، ممّا يحتاج معه إلى التفصيل والإيضاح والشرح ، آية ذلك أنّ ابن سلام أعطى أكثر من إيضاح لها، وما ذلك إلاّ لخفاء معناها.

ونجد هذا الضرب من الأصل عند ابن دريد أيضاً، قال : ((**رثَّ الثوب وأَرَثّ، إذا أخلَقَ. وكلُّ شيءٍ أخلَقَ فقد رثَّ وأَرَثَ، وأبى الأصمعي إلاّ رثَّ...**

ورثُّ كلُّ شيءٍ خسيسه. وأكثر ما يُستعمل فيما يُلبس أو يُفترش))[٤٤].

ويلحظُ في نص ابن دريد أنَّه أرجع استعمال الرث إلى حقلين دلاليين هما اللباس والفراش، لم يوضح أيّهما أسبقُ في الاستعمال .

وخلاصة القول في هذا الضرب من المثابات أنه يمثل مستوًى أوسع من النمطين السابقين وهما الوضع والسياق بتضمنه إياهما ، ويمكن القول إنَّ العلاقة بين الأصل والمثابة في النصوص التي مرت آنفاً أوضح، ذلك أنَّ قولهم في التحليل مثلاً : إنَّ أصله في الرضاع، فهذا يعني أنَّ الأصل جزء من تلك المثابة الكبرى وهي الحقل الدلالي (الرَّضاع) .

٤. القياس .

يمثل هذا الضرب مستوًى تحليليّاً أوسع ممّا ذُكر؛ لأنّه يُعنى بدراسة السياقات المختلفة لا لاكتشاف الأصل الذي بدأت منه ، وإنَّما لإيجاد العناصر والسمات الدلاليّة المشتركة في ما بينها، وجعلها أصلاً لها.

إنّ الأصل بهذا المعنى يُعَدُّ مفهوماً تحليلياً لا ينتمي إلى الواقع اللغويّ بصورة مباشرة ، وإنّما ينتمي إلى التحليل اللغويّ.

وإذا ما كانت الخطوة الأولى في تحديد أيَّة بنية من بنيات النظام اللغويّ تتمثل في وضع مكونات ذلك النظام في نسق مطّرد ؛ بتحديد عناصر التشابه والاختلاف في ما بينها؛ وصولاً إلى اكتشاف بنية ذلك النظام ووضع الأسس والقواعد له[٤٥]، فإنَّ الأصول الدلاليّة المعجميّة لا تعدو أن تكون كذلك، فهي النسق الجامع للاستعمالات المختلفة في الجذر اللغويّ ، ولهذا يُعَدُّ خطوةً تحليليةً مهمةً على طريق وصف بنية النظام المعجميّ، وهذا ما يفسّر تسمية ابن فارس لها بـ(المقاييس)، فقد أدرك ابن فارس ما يمكن أن يجمع بين الدلالات المختلفة في الجذر المعجميّ الواحد، وأدرك أنّ المعجم بنية ونظام قائم في عقول أبناء اللغة، قال: ((**إنّ للغة العرب مقاييس صحيحة، وأصولاً تتفرع منها فروع، وقد ألّف الناس في جوامع اللغة ما ألّفوا، ولم يُعربوا في شيء من ذلك عن مقياس من تلك المقاييس، ولا أصل من الأصول. والذي أومأنا إليه باب من العلم جليل ، وله خطر عظيم. وقد صدّرنا كل فصل بأصله الذي يتفرّع منه مسائله، حتّى تكون الجملة الموجزة شاملة للتفصيل ويكون المجيب عمّا يُسأل عنه مُجيباً عن الباب المبسوط بأوجز لفظ وأقربه**))[٤٦] ، وابن فارس في هذا النص يشير إلى أمور، تكشف عن وعيه لحقائق مهمة في ما يتعلق بالدرس المعجميّ ، وهي:

١- إدراكه أنّ المعجم نظام باستعماله لألفاظٍ مختلفة، مثل الأصول، والفروع ، وأنّ الأصول شاملة للفروع، وهذه من سمات النظام ، ولا أتفق مع ما ذهب إليه الدكتور حلمي خليل من فهمه لمصطلح القياس أنّه دلالة خاصة بعملية الاشتقاق من الجذر اللغويّ[٤٧]- وإن كانت هذه الدلالة متضمنة فيها ـــــ وما أراده ابن

فارس أعمق من قضية الاشتقاق ، وأنّ الاشتقاق نفسه يتوقف عليه، وهو ما يتمثل بالخصائص الدلاليّة التي عدّها أصلاً ، ومقياساً للاستعمالات المختلفة ؛ لأنّ الاشتقاق مسوّغه دلالي، إذ **((يعمد المتكلم كلّما دعت الحاجة إلى قياس أمورٍ جديدة على ما في حافظته من أمور قديمة، فيتعين ما لم يسمع من قبل على ما سمع ، ويستنبط من ظواهر اللغة ما لم يعرفه بالتلقين عن طريق ما عرفه بالتلقين ، وهو في كلّ هذا لا يهدف إلاّ إلى التعبير عمّا يدور بخلده ، كما يعبر الناس حوله. وهكذا ترى أنّ القياس يتدخل في نمو لغة الفرد، دون عمد إليه أو شعور به))**[٤٨].

ورائد الاشتقاق هو الحاجة إلى التعبير عن الأغراض المختلفة التي تنشأ عند الفرد باستعمال آليّة القياس المنضبطة بالمعايير الدلاليّة ، والحقيقة أنّ القياس بهذا المعنى هو أداةٌ مهمة بيد مستعمل اللغة ، وما أراده ابن فارس هو قراءة ما انطوى عليه فكر مستعمل اللغة بتتبع الاستعمالات المختلفة وتحليل عناصر التشابه في السِّمات الدلاليّة لوضعها في أصول تجمعها .

٢- أنّ ابن فارس أخذ على من سبقه أنّهم لم يعتنوا بذكر الأصول، بل عمدوا إلى ذكر الفروع من الاستعمالات المختلفة ، وعلى الرغم من أنّي لا أتفق مع ما ذهب إليه ابن فارس ؛ لأنَّ هناك إشارات يجدر الوقوف عليها، وقد صَرّح بقسم منها ابن فارس، إلاّ أنَّها على وجه العموم لم تكن سمةً بارزة في التحليل الدلالي عند اللغويّين الذين سبقوا ابن فارس، وإنّما كانت إشارات متناثرة هنا وهناك، ألمح إليها اللغويّون كلّما وجدوا السياقات تقترب في ما بينهما، وكان الأصل فيها قريب التناول، فهم لم يفعلوا كما فعل ابن فارس من إعمال النظر والتدقيق والتأويل لاستخراجها، ومن أمثلة ذلك ما أورده الخليل في كتاب العين: **((الخَرَع : رخاوة في كلّ شيء))**[٤٩] ، ومن الاستعمالات التي أدارها على هذا الأصل[٥٠]:

- رَجُل خَرِع العظم: رخو العظم .
- شجر الخروع .
- الخَريعة: المرأة التي لا تمنع يد لامس فجوراً .

- انخَرَعت أعضاء البعير: زالت عن مواضعها.
- تَخَرّع الرجل: انكسر وضَعُف .
- الخَرْعُ: شَقُّك الثوب.
- التخرّع: التشقق والتفتت المفسدان .
- اخترع فلانٌ باطلاً وكذباً : أي شقه .
- الخَريع: مشفر البعير المتدلي .

والملاحظ أنّ هذه الاستعمالات جميعها يتحقق فيها معنى الرخاوة ، إمّا بصورة مباشرة ، مثلما هي الحال في (خرع العظم، الخروع، وتخرّع الرجل ، والخريع) ، وإمّا بصورة غير مباشرة متمثلةً في (انخرعت أعضاء البعير، والخَرْع، والتخرع)، التي يستلزم كل واحدٍ منها الرخاوة ، وإمّا على نحو التشبه بها في السهولة والمطاوعة نحو (اختراع الباطل)، ويبدو أنَّ هذا الاستعمال ملحوظ فيه معنى الشق أو التشقق في قولهم (الخَرْع) و(التخرّع) ، فالكذب يشتقه الرجل بالحيلة والمكر.

وممّن أورد هذا الضرب من الأصل أبو عبيد القاسم بن سلّام ، إذ قال : ((**قوله: حاقِف ، يعني الذي قد انحنى وتثّنى في نومه، ولهذا قيل للرمل إذا كان منحنياً حِقفٌ، وجمعُهُ أحقاف، ويُقال في قول الله تبارك وتعالى :﴿إذ أَنذَرَ قَومَهُ بالأَحقاف﴾**[٥١]**، إنّما سُمّيت منازلهم بهذا لأنّها كانت بالرّمال...**

ومنهُ يُقال للشيء إذا انحنى : قد احقوقف))[٥٢]**.**

فالدلالة الجامعة لاستعمالات الجذر (حقف) هو الانحناء والالتواء ، وهي دلالة انطوت عليها الاستعمالات مثل الرمال لأنها تنحني وتتثنى .

وفي بعض الأحيان يلمح اللغويون إلى هذا الضرب من الأصل في أثناء علاجهم لبعض القضايا اللغوية ومنها اللحن، ومن ذلك قول ابن السّكيت (ت٢٥٥ه) : ((**وممّا تضعه العامة في غير موضعه قولهم : خرَجنا نتنزّه ، إذا خرجوا إلى البساتين ، وإنّما التنزه التباعدُ عن المياه والأرياف. ومنه قيل فلانٌ يتنزه عن الأقذار ، أي يتباعد منها...**

وظِللنا متنزّهين: إذا تباعدوا . وإنَّ فلاناً لنزيهٌ كريم ، إذا كانَ بعيداً من اللُّؤم . وهو نزيه الخُلُق. ويُقال : تنزهوا بحُرمكم عن القوم . وهذا مكانٌ نزيه ، أي : خلاءٌ ليس فيه أحد فانزلوا فيه بحرمكم))[٥٣].

الواضح أنَّ دلالات الاستعمالات المختلفة تدور حول التباعد سواء أكانت الدلالات المادية أم كانت المعنوية، وعلى هذا الأصل اعتمد ابن السّكيت في نقده اللغوي لاستعمالهم (التنزه) بمعنى الخروج إلى البساتين.

وممّن أشار من اللغويين إلى الأصل إذا وجد إليه سبيلا ابن دريد في الجمهرة ، إذ قال **((رَعَفَ الرجلُ يرعَف ويرعُف رَعْفاً ، والاسم الرُّعاف ؛ والرُّعاف : الدم بعينه. وأصل الرَّعف التقدم ، من قولهم: فَرَسٌ راعِف، إذا كان يتقدم الخيل ، فكأنَّ الرُّعاف دمٌ سبَقَ فتقدّم ...**

وسُمّيت الرماح رواعِف ؛ لأنّها تُقدَّم للطَّعن ، وإن قُلت إنّها سُمّيت رواعف ؛ لأنّها تَرعَف بالدّم ، أي يقطر منها إذا طُعن بها كان عَربياً جيّداً إن شاء الله تعالى .

وراعوفة البئر : حَجَر يتقدّم من طَبّها نادراً يقوم عليها السّاقي والناظر في البئر))[٥٤].

يُدير ابن دريد الاستعمالات المختلفة على معنى التّقدم ، ويحاول أن يُحللها لاستخراج دلالة التقدم منها على ما اتّضح من النَّص.

٣- أنّ ابن فارس أدرك الفارق بين شيئين مهمين: أحدهما الأصول بوصفها مفهوماً مضمراً في عقل متكلم اللغة، هو ما ينبغي على اللغوي العالم معرفته ، لأنّه بمعرفته يمتلك زمام الفروع فلا يحتاج إلى استقصائها، وهذا واضح من كلامه في نهاية النص بقوله:((**وقد صدّرنا كل فصل بأصله الذي يتفرع منه مسائله، حتّى تكون الجملة الموجزة شاملة للتفصيل...**))[٥٥] والآخر الفروع.

وممّا يؤيد ذلك تعريضه بمن اهتم بالفروع في كتابه الآخر (الصاحبيّ في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها)[٥٦].

ومن أمثلة المقاييس التي أوردها ابن فارس: ((**الهمزة والكاف والميم أصل واحد وهي تجمع الشيء وارتفاعه قليلاً. قال الخليل:**

الأكمة تل من القف والجمع آكام وأَكَم. واسْتَأكَم المكان أي : صار كالأكمة... ومن هذا القياس المأكمتان: لحمتان وصلتا بين العجز والمتنين))[٥٧]

فالتجمع والارتفاع واضحان في استعمالات هذا الجذر التي أوردها ابن فارس .

وممّا أورده من المقاييس أيضاً قوله :**((الباء والجيم يدلُّ على أصلٍ واحدٍ وهو التفتح))**[٥٨] وممّا أورده من استعمالاتٍ تنطبق على هذا الأصل على سبيل المثال الآتي[٥٩]:

ـــ الطعن .

ـــ واسع مَشقِّ العين .

ـــ القطع .

ـــ شق الجلد واللحم عن الدم .

ولا يخفى اشتمالُ هذه الاستعمالات على دلالة التفتح فهي أصلٌ لهذه الدلالات التي مثلت فروعاً لها .

نتائج البحث :

١. تُثبت مثابات الدلالات المعجميّة بما تشتمل عليه كلٍ منها من أصولٍ دلالية كثيرة إمكانية تحويل المعجم من مدونة لغوية لا رابط بين دلالاتها إلى مدونة لغوية تتوافر على نظام خاص بدلالاتها ، إذا ما مُنحت مزيداً من العناية للتحول من شذرات متناثرة إلى أسس .

٢. تكشف مثابات الأصول الدلالية في المعجم العربي عن تراتبية منضبطة فيها ، إذ يحوي كل نوع منها ما سبقها، فالاستعمال يتوافر على الوضع ، والمجال الدلالي (الحقل الدلالي) يتوافر على الاستعمال ، وهكذا .

٣. ظهور أي نوعٍ من المثابات في المعاجم العربية منوط بالمؤلف والغاية من تأليفه، إذ لوحظ مثلاً العناية بالاستعمال عند ابن دريد في الجمهرة، على حين لوحظ ورود المجال الدلالي كثيرا عند أبي عبيد القاسم بن سلام ، ولا غرابة في ذلك فهو من رواد التأليف في الحقول الدلالية ، على

حين وجدنا عناية ابن فارس بـ(المقاييس) .

الهوامش:

(١) ابن فارس، أحمد : معجم مقاييس اللغة (ثوب) : ٣٩٣/١

(٢) الإفريقي، ابن منظور: لسان العرب (ثوب) :٢٤٤/١ .

(٣) ظ. الإفريقي، ابن منظور: لسان العرب (أصل) :١٦/١١ .

(٤) الأنصاري ، زكريّا بن محمد: الحدود الأنيقة والتّعريفات الدقيقة ، ، تح: د. مازن المبارك : ٨٠ ، وظ

التهانوي، محمد أعلى بن علي : كشاف اصطلاحات الفنون : ٨٥/١ .

(*) يمكن أن يكون الأصل تجريديا وأن يكون واقعيا مستعملاً بحسب ما سيتضح من أصناف الأصول التي

تحتجنها المثابات .

(٥) ظ. الأنصاريّ، ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تح: مازن المبارك :٤٩٠/٢ .

(٦) ظ. سيبويه ، عمرو بن عثمان : الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون : ١٨٢/٢ .

(٧) ظ. الفراهيديّ، الخليل: العين ، تح : د. مهدي المخزومي و د. إبراهيم السامرّائي : ٤٧/١ــ٦٠ (المقدمة).

(٨) ظ. أبو زيد، نصر حامد: إشكاليات القراءة وآليات التأويل :١٩٨ .

(٩) ظ. الكتاب :٢٧٣/٢ــ٢٧٧ .

(١٠) ظ. ابن جني، أبو الفتح: المنصف ، تح :إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين:١٩٠/١ .

(١١) ابن جني، أبو الفتح: المنصف :١٩٠/١.

(١٢) ظ. حسّان ، تمّام: اللغة العربية معناها ومبناها:٣٢٨ــ ٣٢٩ .

(١٣) ظ. نصار ، حسين: المعجم العربي نشأته وتطوره :٦٠٩/٢ــ٦١٠ .

(١٤) ظ. عبد التواب، رمضان : فصول في فقه العربية : ٣٢٦ــ٣٢٧ .

(١٥) ظ. عبد التواب، رمضان: التطور اللغويّ مظاهره وعلله وقوانينه،: ١٨٩-٢٠٠ .

(١٦) ابن سلام ، أبو عبيد القاسم : كتاب غريب الحديث، تح: د.حسين محمد محمد شرف، مراجعة: د. محمد

مهديّ علام:٣/٩٦-٩٧ .

(١٧) ابن دريد ، أبو بكر محمد بن الحسن : جمهرة اللغة ، تح: رمزي منير البعلبكي (ثرر) :١/٨٢.

(١٨) ابن دريد ، أبو بكر محمد بن الحسن : الجمهرة (عسد) : ٢/٦٤٥ .

(١٩) ابن دريد ، أبو بكر محمد بن الحسن : الجمهرة (دفص) : ٢/٦٥٥ .

(٢٠) ابن فارس ، أحمد بن الحسين : مجمل اللغة ، تح: زهير عبد المحسن سلطان (عقق) :٣/٦٠٩ .

(٢١) ظ. عبد القادر ، عبد الجليل : علم اللّسانيّات الحديثة :١٢٨- ١٣٠ .

(٢٢) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان: الكتاب : ٣/٥ .

(٢٣) ابن فارس ، أحمد بن الحسين: معجم مقاييس اللغة ، تح: عبد السلام هارون(جري):١/٤٤٨ .

(٢٤) الفراهيدي ، الخليل بن أحمد :العين (غدر) : ٤/٣٩٠ .

(٢٥) ابن السكّيت ، يعقوب : إصلاح المنطق ، تح : عبد السلام هارون : ٢٧ .

(٢٦) ابن دريد ، أبو بكر محمد بن الحسن : جمهرة اللغة (جعن):١/٤٨٥ .

(٢٧) ابن فارس، أحمد بن الحسين : معجم مقاييس اللغة (أبط):١/٣٧ .

(٢٨) الفراهيدي ، الخليل بن أحمد : العين (عهد) : ١/١٠٢

(٢٩) الفراهيدي ، الخليل بن أحمد : العين (خزع) : ١/١١٤ .

(٣٠) الفراهيدي ، الخليل بن أحمد : العين (هزع) : ١/١٠٠ ــ ١٠١ ، وظ. (عد)١/٧٩ ــ ٨٠ .

(٣١) ابن سلام ، أبو عبيد القاسم : غريب الحديث : ٣/٩ .

(٣٢) ابن دريد ، أبو بكر محمد بن الحسن : جمهرة اللغة (تعك):١/٤٠٢ .

(٣٣) ابن فارس ، أحمد بن الحسين : معجم مقاييس اللغة (عتك):٤/٢٢٣ .

(٣٤) ابن دريد ، أبو بكر محمد بن الحسن : الجمهرة (قتت) :١/٧٩ .

(٣٥) ابن دريد ، أبو بكر محمد بن الحسن : الجمهرة (ثدق) : ١/٤١٩ .

(٣٦) ظ. الحمزاوي، محمد رشاد: المعجم العربي إشكالات ومقاربات،: ٣٠٩-٣٣٥ .

(٣٧) ظ. ابن دريد ، أبو بكر محمد بن الحسن: الاشتقاق، تح : عبد السلام هارون:١/ ١٠، ١٤، ٤٠، ٤١، ٤٤، ٤٥-٤٦، ٤٧، ٦٨ .

(٣٨) ابن دريد ، أبو بكر محمد بن الحسن : الجمهرة (زمم) : ١/١٣١ .

(٣٩) ابن فارس ، أحمد بن الحسين : معجم مقاييس اللغة (أفن) : ١/١١٩ ــ ١٢٠.

(٤٠) ابن فارس ، أحمد بن الحسين : معجم مقاييس اللغة (سلخ) : ٣/٩٤ .

(٤١) ظ. كلنتن، هيفاء عبد الحميد: نظرية الحقول الدلاليّة دراسة تطبيقيّة في المخصص لابن سيده ، أطروحة

دكتوراه : الفصل الثاني .

(٤٢) ابن سلام ، أبو عبيد القاسم : غريب الحديث ، مراجعة: محمد عبد الغني حسن: ٢/٥٤٢ .

(٤٣) ابن سلام ، أبو عبيد القاسم : غريب الحديث ، مراجعة: مصطفى حجازيّ: ٤/١٤٥ .

(٤٤) ابن دريد ، أبو بكر محمد بن الحسن : الجمهرة (رث) :١/٨٢ .

(٤٥) ظ. أبو زيد ، نصر حامد : إشكاليّات القراءة وآليّات التأويل : ١٨٥ .

(٤٦) ابن فارس ، أحمد بن الحسين : معجم مقاييس اللغة : ١/٣ .

(٤٧) ظ. خليل ، حلمي : مقدمة لدراسة التراث المعجميّ العربيّ : ٢٠٠-٢٠١ .

(٤٨) السويفيّ هاشم محمد: المنظور المعاصر لنظرية القياس ودوره في تنمية العربيّة، بحث منشور في مجلة علوم اللغة، مج٤، ع٢، ٢٠٠١: ٣٩ .

(٤٩) الفراهيدي ، الخليل بن أحمد : العين (خرع): ١١٧/١.

(٥٠) ظ. الفراهيدي ، الخليل بن أحمد : العين (خرع): ١١٧/١.

(٥١) الأحقاف : ٢١ .

(٥٢) ابن سلام ، أبو عبيد القاسم : غريب الحديث، مراجعة: عبد السلام هارون :٤١١/١ .

(٥٣) ابن السكيت ، يعقوب : إصلاح المنطق : ٢٨٧ .

(٥٤) ابن دريد ، أبو بكر محمد بن الحسن : الجمهرة (رعف) : ٧٦٥/٢ .

(٥٥) ابن فارس، أحمد بن الحسين : معجم مقاييس اللغة: ٣/١.

(٥٦) ظ. ابن فارس، أحمد بن الحسين : الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تح : مصطفى

الشويمي : ٢٩ .

(٥٧) ابن فارس ، أحمد بن الحسين: معجم مقاييس اللغة(أكم):١٢٥/١ .

(٥٨) ابن فارس ، أحمد بن الحسين: معجم مقاييس اللغة (بج) : ١٧٣/١ .

(٥٩) ظ. ابن فارس ، أحمد بن الحسين : معجم مقاييس اللغة (بج) : ١٧٣/١ .

ثبت المصادر والمراجع:

ـــ القرآن الكريم

- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢ه): المنصف، تح : إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط١ ، إدارة إحياء التراث القديم ، ١٩٥٤م .
- ابن دريد، أبو بكر (ت ٣٢١هـ):الاشتقاق ، تح : عبد السلام هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، مصر .
- ابن دريد، أبو بكر: جمهرة اللغة، تحقيق : د. رمزي منير البعلبكيّ، ط١، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧م .
- ابن السّكيت، يعقوب(ت٢٥٥ه): إصلاح المنطق ، تح: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف ، د.م ، د. ت .

- ابن سلّام ، أبو عبيد القاسم (ت٢٢٤ه): غريب الحديث، تح : د. حسين محمد محمد شرف :
  - أ- الجزء الأول، مراجعة : عبد السلام هارون، الهيأة العامة لشؤون المطابع الاميرية، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
  - ب- الجزء الثاني، مراجعة : محمد عبد الغني حسن، الهيأة العامة لشؤون المطابع الاميرية, ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م .
  - ت- الجزء الثالث، مراجعة : د. محمد مهدي علام، الهيأة العامة لشؤون المطابع الاميرية, القاهرة، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .
  - ث- الجزء الرابع، مراجعة : مصطفى حجازي، مجمع اللغة العربية ،القاهرة ، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م .
- ابن فارس ، أحمد بن الحسين(ت٣٩٥ه) : الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تح : مصطفى الشويمي، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر، بيروت .
- ابن فارس ، أحمد بن الحسين: مجمل اللغة، تح : زهير عبد المحسن سلطان، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- ابن فارس، أحمد بن الحسين: معجم مقاييس اللغة، تح : عبد السلام هارون، طبعة اتحاد الكتاب العرب، دمشق .
- أبو زيد، نصر حامد: إشكاليات القراءة وآليات التأويل، ، ط٨، المركز

الثقافي العربيّ, بيروت- الدار البيضاء، ٢٠٠٨م .

- الإفريقيّ ، ابن منظور (ت ٧١١هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت .
- الأنصاري ، ابن هشام (ت ٧٦١ هـ): مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تح: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، راجعه : سعيد الأفغاني، ط٥، مؤسسة الصادق، طهران، ١٣٧٨ه.ش.
- الأنصاريّ ، زكريًا بن محمد (ت٩٢٦ه) : الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، تح: د. مازن المبارك، ط٢ ، دار الفكر المعاصر ـــ بيروت ، دار الفكر ـــ دمشق ، ١٤٢٢ه ـــ ٢٠٠١م .
- التهانويّ ، محمد أعلى بن علي (ت بعد ١١٩١هـ): كشّاف اصطلاحات الفنون، دار صادر, بيروت.
- حسّان ، تمّام: اللغة العربية معناها ومبناها ، ط٥, عالم الكتب, القاهرة ، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م .
- الحمزاويّ، محمد رشاد: المعجم العربيّ إشكالات ومقاربات ، المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات (بيت الحكمة)، تونس، ١٩٩١م .
- خليل، حلمي: مقدمة لدراسة التراث المعجميّ، ط١, دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٩٧م.
- السويفيّ ، هاشم محمد: المنظور المعاصر لنظرية القياس ودوره في تنمية العربيّة، بحث منشور في مجلة علوم اللغة، مج٤، ع٢، ٢٠٠١.
- سيبويه ، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠ هـ): الكتاب ، تح : عبد السلام هارون, ط١، دار الجيل، بيروت .
- عبد التواب، رمضان : التطور اللغويّ مظاهره وعلله وقوانينه، ط٣، مكتبة

الخانجي, القاهرة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م .

- عبد التواب ، رمضان: فصول في فقه العربية ، مكتبة الخانجي، القاهرة .
- عبد الجليل ، عبد القادر : علم اللسانيات الحديثة نظم التحكم وقواعد البيانات، ، ط١، دار الصّفاء ، عمّان ، ١٤٢٢ه ـــ ٢٠٠٢م .
- الفراهيديّ، الخليل بن أحمد (ت١٧٥ه): العين، تح : د. مهدي المخزوميّ ود. إبراهيم السّامرّائيّ، ط١، منشورات مؤسسة الأعلميّ للمطبوعات ، بيروت ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م .
- كلنتن ، هيفاء عبد الحميد: نظرية الحقول الدلالية دراسة تطبيقية في المخصص لابن سيده ، أطروحة دكتوراه ، كلية اللغة العربية ، جامعة أم القرى ، ١٤٢٢ه ـــ ٢٠٠١م.